يقصد بالتشريع كمصدر رسمي للقانون سن القواعد القانونية وإخراجها مكتوبة محددة، بواسطة سلطة مختصة بذلك هي ـ في الغالب ـ السلطة التشريعية".والتشريع يحتل مركز الصدارة في الوقت الحاضر، وفي أغلب دول العالم، وقد جعله المشرع الأردني المصدر الأول بين المصادر الرسمية للقانون.ويطلق اصطلاح "التشريع أيضاً على القواعد القانونية نفسها التي وضعتها السلطات العامة المختصة. أي أن الاصطلاح نفسه يستعمل أحياناً بمعنى المصدر وأحياناً أخرى بمعنى القواعد التي تستمد من هذا المصدر (1).التعريف المتقدم للتشريع يتبين أنه يتميز بثلاث خصائص هي أنه يتضمن قاعدة قانونية، وبأنه يتضمن قاعدة مكتوبة، وبأنه صادر عن سلطة عامة مختصة.ـ1- التشريع يتضمن قاعدة قانونية ويقصد بذلك أن التشريع يتضمن قاعدة أو مجموعة من القواعد القانونيةبخصائصها التي سبقت دراستها في الباب الأول من هذا الكتاب، وهي أنها قواعد السلوك الاجتماعي العامة المجردة والمصحوبة بجزاء قهري. فلا تعتبر قاعدة تشريعية إلا تلك التي تحوز خصائص القاعدة القانونية المذكورة. ولذلك فلا يعتبر تشريعا أو قاعدة تشريعية الأمر الذي يصدر عن سلطة عامة مختصة في الدولة خاصا بشخص معين بذاته، أو متعلقا بواقعة محددة بذاتها، إذ لا يضع مثل هذا الأمر قاعدة عامة مجردة للسلوك. ومثال ذلك أن يصدر قرار من السلطة المختصة بإسداء وسام تقدير لشخص معين، أو بإعلان الحداد الوطني لوفاة شخص أدى خدمات جليلة للوطن، أو بمنح امتياز البحث عن البترول لشركة معينة، حيث لا تعتبر هذه القرارات تشريعا من حيث الموضوع، رغم اعتبارها كذلك من حيث الشكل، نظرا لصدورها عن السلطة المختصة بإصدار التشريع بمعناه الواسع.2- التشريع يتضمن قاعدة مكتوبةومعنى ذلك أن تصدر القاعدة في صورة وثيقة مكتوبة، ولذلك يطلق عليه عبارة القانون المكتوب"،يفرغ في وثيقة مسطورة؛ بل يظل معنى يستخلص من تواتر العمل في جماعة بسنة معينة مع الاعتقاد في إلزامها.وكتابة القاعدة التشريعية من شأنها ما يلي:1- استبعاد أي مجال للشك حول إثبات وجودها أو تاريخ نشأتها.ب تحديد نطاق سريانها في الزمان فيما لو تقرر إلغاؤها وتعويضها بقاعدة تشريعية أخرى، إذ سيكون تاريخ دخول القاعدة الجديدة حيز التنفيذ ثابتا ومعروفا على وجه اليقين.ج ـ تحقيق الاستقرار والأمن في المعاملات نظرا لاتصافها بالدقة والوضوح، وهذا ما يؤدي إلى تمكين المخاطبين بأحكامها من معرفة الحدود التي يستطيعون التحرك فيها بنشاطهم، فضلا عن معرفة ما يرتبه القانون على الإخلال بها من جزاء.ـ3- التشريع يصدر عن سلطة مختصة وبحسب ما إذا كانت الدولة تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات أو تأخذ بمبدأ وحدة السلطة. كما في النظم الاستبدادية، وتكون أحيانا أخرى في يد هيئة منتخبة من الشعب،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي